جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

تموز /يوليو
2023

تقرير تحليلي

الهجرة غير الشرعية للسوريين
الأسباب والتداعيات

إعداد: خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2023
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة..... 4
أولاً: أسباب استمرار الهجرة السورية بعد 12 عاماً 5
ثانياً: أسباب اعتماد السوريين على الهجرة غير الشرعية..... 6
ثالثاً: تداعيات الهجرة غير الشرعية 11
خُلاصة..... 13

مقدمة

تشهد سورية منذ عام 2011 حركة هجرة غير شرعية مستمرّة. كانت هناك 3 موجات هجرة رئيسية بلغت ذروة الأولى عام 2012، وذروة الثانية عام 2015، وذروة الثالثة عام 2021. خلال تلك السنوات غادر سورية تقريباً 7 ملايين لاجئ، إضافة لوجود عدد مماثل من النازحين داخلياً يُنظر إليهم عادة كمصدر أساسي لتدفّق اللاجئين خارج البلاد.

لقد غادر أكثر من ثلثَيْ سكّان سورية منازلهم بين نزوح ولجوء، في المرحلة بين عامَيْ 2011 و2023، هرباً من النظام السوري الذي استخدم الانتقام والعنف المفرط بمختلف وسائل القوّة النارية ضد كل معارض له، وباتت المدن الكبرى الخاضعة لسيطرته خالية من كثير من سكّانها الأصليين، فيما استقرّ الملايين في دول الجوار وأوروبا.

إنّ حركة الهجرة[1] التي تشهدها سورية منذ عام 2011 لا تُعدّ جديدة على البلاد، التي واجهت في تاريخها المعاصر أزمات عديدة مماثلة؛ حيث غادر آلاف الشباب البلاد تخوُّفاً من حملات التجنيد في الجيش العثماني، واستمرّت الهجرة خلال فترة الانقلابات العسكرية التي أعقبت الاستقلال عن فرنسا، إضافة إلى خروج أعداد كبيرة من الصناعيين فترة الوحدة مع مصر أواخر الخمسينيات، ومطلع الثمانينيات انتهج النظام السوري سلوكاً عنيفاً وانتقامياً ضد السوريين، مما دفع آلاف الشباب للفرار من البلاد، واستمرت الهجرة بشكل بطيء في الفترة التي سبقت وصول بشار الأسد للحكم.

[1] تُعرِّف وكالةُ الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة (IOM) الهجرةَ بانتقال شخص عَبْر حدود دولية أو داخل الدولة بعيداً عن مكان الإقامة المعتاد بغض النظر عن الوضع القانوني أو طوعية الحركة أو أسبابها ومدة الإقامة، وقد تكون الهجرة داخلية أو خارجية أو طوعية أو قسرية أو دائمة أو مؤقتة أو شرعية أو غير شرعية.

أولاً: أسباب استمرار الهجرة السورية بعد 12 عاماً

إنّ الحديث عن استمرار الهجرة من سورية بعد 12 عاماً يبدو مكرّراً؛ فالظروف أصبحت مكشوفة التفاصيل. مع ذلك يمكن تلخيص أبرز الأسباب الرئيسية بالآتي:

- استمرار السلوك الأمني، من قِبل النظام خلال التعامل مع السوريين داخل مناطق سيطرته؛ فالاعتقالات مستمرة، والرقابة على الحوالات والمكالمات والتواصلات للأفراد مستمرة؛ حيث تقود أي حوالة كبيرة نسبياً بعد شبهة بالشخص المستقبل إلى السجن، كما أن اكتشاف مكالمات لأي شخص مع مقيم في إدلب أو ريف حلب الخاضع لسيطرة المعارضة يُعَدّ كذلك جرماً قد يُعاقَب عليه بالسجن والتغييب، مما جعل فكرة الهجرة مستمرة في عقول الأسر والأفراد بغرض البحث عن الخلاص من الواقع الأمني.
- استمرار التجنيد الإجباري، في قوّات النظام لكل شاب يبلغ 18 عاماً، مما يدفع الكثير للتهرّب منها عَبْر الدراسة كحل مؤقت لحين انتهاء فترة التعليم الجامعي، ثم يُضطرّ بعدها إما للالتحاق بالخدمة العسكرية أو السفر خارج البلاد. هناك أيضاً مَن يتهرّب من الخدمة عَبْر الهجرة من سورية قبل بلوغه سن الخدمة، وفي حال قرّر العودة إلى البلاد يجب عليه أن يدفع بدلاً نقدياً كبيراً من الصعب عليه تحمُّله.
- استمرار تردِّي الظروف الاقتصادية، مع بقاء الموارد الاقتصادية في سورية محصورة بالنظام وعائلة الأسد؛ حيث يتم تبديدها وتطويعها لخدمة الحرب ضد السوريين منذ 12 عاماً، إضافة للضغط على السُّكّان وابتزازهم من أجل إظهار صورة المجتمع المحتاج للعون من قِبل المجتمع الدولي، وبالتالي استقبال أموال المساعدات لتطويعها هي الأخرى لخدمة الحرب. هذه الظروف القاسية تدفع السوريين – بما فيهم الموالون للنظام– للتفكير بمغادرة البلاد والبحث الفعلي عن طرق للهجرة.
- طول فترة النزاع والعوامل النفسية، فبعد أعوام قليلة من مُضيّ عام 2011 كان السوريون يطمحون بالاستقرار في بلادهم والعودة إلى منازلهم، باعتبار أن الظروف ستصبح أفضل من الناحية السياسية والأمنية وكذلك الاقتصادية، لكن غياب أي حلول فعلية للأزمة وطول فترة النزاع وانحسار الأمل وارتفاع الضغوط النفسية على السوريين جعل فكرة الهجرة والعمل عليها حاضرة دائماً أمامهم.

ثانياً: أسباب اعتماد السوريين على الهجرة غير الشرعية

بعد عام 2011 باتت سورية بلداً مصدّراً للمهاجرين، حيث ينتشر اللاجئون السوريون في مختلف أنحاء العالم، في الدول العربية والإفريقية والأمريكية والآسيوية والأوروبية. لقد هرب السوري إلى أي مكان بعيداً عن بلده؛ خوفاً من موت محتمل أو ظروف معيشية قاسية، واستخدم لأجل الخروج من البلاد طرقاً إمّا شرعية أو غير شرعية.

ويُقصد بالطرق الشرعية هجرة السوريين عَبْر الحصول على تصاريح (فيزا) لدخول بلد الوجهة، حيث تطلب معظم الدول تصريحاً لدخول السوريين إلى أراضيها، ويكون معظمها لغايات إنسانية، إضافة إلى التصاريح التي تُمنح بشكل محدود لغايات العمل أو الدراسة أو السياحة، لكنّ هدفها أيضاً الهروب إلى موطن أكثر استقراراً. هناك أيضاً تصاريح دخول إلى بلدان أخرى بغرض اللجوء، وهي عبارة عن حق إعادة التوطين عَبْر وكالات الأمم المتحدة أو السفارات أو مكاتب الهجرة المرتبطة بها ويحصل عليها بعض السوريين.

أمّا الطرق غير الشرعية فيُقصد بها هجرة السوريين عَبْر الحدود إلى بلد آخر، سواءً كان ذلك عَبْر الطرق البرية أو البحرية أو الجوية. كانت الحدود البريّة مع دول الجوار وجهة لهجرة ملايين السوريين وبشكل جماعي منذ أواخر عام 2011 ومطلع عام 2012 هرباً من الحملات الأمنية والعمليات العسكرية. فقد شهدت مثلاً كل من تلكلخ وبابا عمرو في محافظة حمص حركة هجرة واسعة نحو لبنان. كذلك، كانت الحدود البريّة مع الأردن؛ حيث شهدت ذات الفترة حركة هجرة كبيرة من محافظة درعا إثر السياسات الأمنية والعسكرية العنيفة التي اتبعتها أجهزة ووحدات النظام ضد المدنيين. لكنّ أوسع حركة هجرة كانت عَبْر الحدود البريّة مع تركيا التي شهدت معظم موجات الهجرة.

وللوصول إلى الحدود البرية مع تركيا مثلاً اضطر كثير من السوريين في مناطق النظام، لا سيما بعد عام 2018، لعبور خطوط التماسّ مع المعارضة أو الإدارة الذاتية، بشكل زاد من المخاطر والأعباء عليهم. من جانب آخر، اضطر مئات الآلاف من السوريين في تركيا لاستخدام الطرق البرية مع دول مثل اليونان وبلغاريا من أجل الوصول إلى أوروبا.

وتُعتبر الطرق البحرية ثاني أكثر المسارات التي اتّبعها السوريون بغرض الهجرة إلى أوروبا، وكانت تركيا نقطة انطلاق رئيسية لهم فضلاً عن لبنان وسورية نفسها وأحياناً دول شمال إفريقيا مثل ليبيا. أخيراً تُعدّ الطرق الجوية الأقل والأندر استخداماً في عمليات التهريب كونها تتطلّب مخاطرة قانونية بتزوير الوثائق من أحد المطارات، إضافة لمبالغ مالية كبيرة لتغطية النفقات.

كانت وما زالت الطرق غير الشرعية للهجرة هي الأكثر استخداماً بالنسبة للسوريين، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، تختلف حسب المكان والوجهة النهائية لهم مثلما هو موضّح أدناه:

1. حالة لبنان:

حدّدت الحكومة اللبنانية للسوري الذي يرغب بدخول أراضيها مجموعة من الشروط، يتوجّب عليه أن يوفّر واحداً منها وهي:

- زيارة العمل؛ حيث يتوجّب عليه تقديم أوراق تُثبت أنه مستثمر أو رجل دين أو ضابط في الجيش أو الأمن، أو موظف في مؤسسة حكومية حاصل على إجازة رسمية، كذلك أوراق تُثبت دخوله لحضور مؤتمر أو دورة أو اجتماع، وفي جميع الأحوال فإن زيارة العمل تحدد بفترة أقصاها شهر واحد.
- مالك أو مستأجر عقار في لبنان؛ حيث يُمنح تصريح دخول مدته 15 يوماً فقط لتثبيت أوراقه واستخراج بطاقة إقامة على أساس العقار (وهي بطاقة تحتاج لموافقة أمنية).
- الدراسة حيث يُمنح إذن دخول لمدة أسبوع للحصول على إقامة تعليمية أو إقامة طالب.
- الترانزيت حيث يُمنح إذن دخول مدته 24 ساعة فقط بشرط تقديم ما يدل على أنه سيغادر البلاد، وغالباً ما يتطلب الأمر مراجعة الدائرة الأمنية اللبنانية.
- الأصول حيث يُمنح إذن دخول لمدّة شهر واحد في حال كان أحد والدَي السوري لبنانياً.

ولدى مراجعة الشروط –المذكورة أعلاه– يُلاحَظ أن توفير أي منها صعب للغاية، وفي حال حصوله فإن الدخول للبنان سيكون مؤقتاً ولن يعود بإمكان السوري العيش فيه بطرق شرعية. بالمقابل يُلاحَظ أن معابر القصير نحو الهرمل مفتوحة، وكذلك معابر ريف دمشق نحو بعلبك والبقاع، وهناك نقاط أخرى مفتوحة وجميعها نقاط غير رسمية[2]، يمكن لأي سوري أن يدفع لمهرّب محسوب على حزب الله أو أي ميليشيا أو

[2] خالد التركاوي، **التهريب في سورية: النطاق والبُعد السياسي والاقتصادي**، مركز جسور للدراسات، 18-9-2021، الرابط.

أهم المعابر غير الرسمية على الحدود السورية اللبنانية

أيلول/ سبتمبر 2021

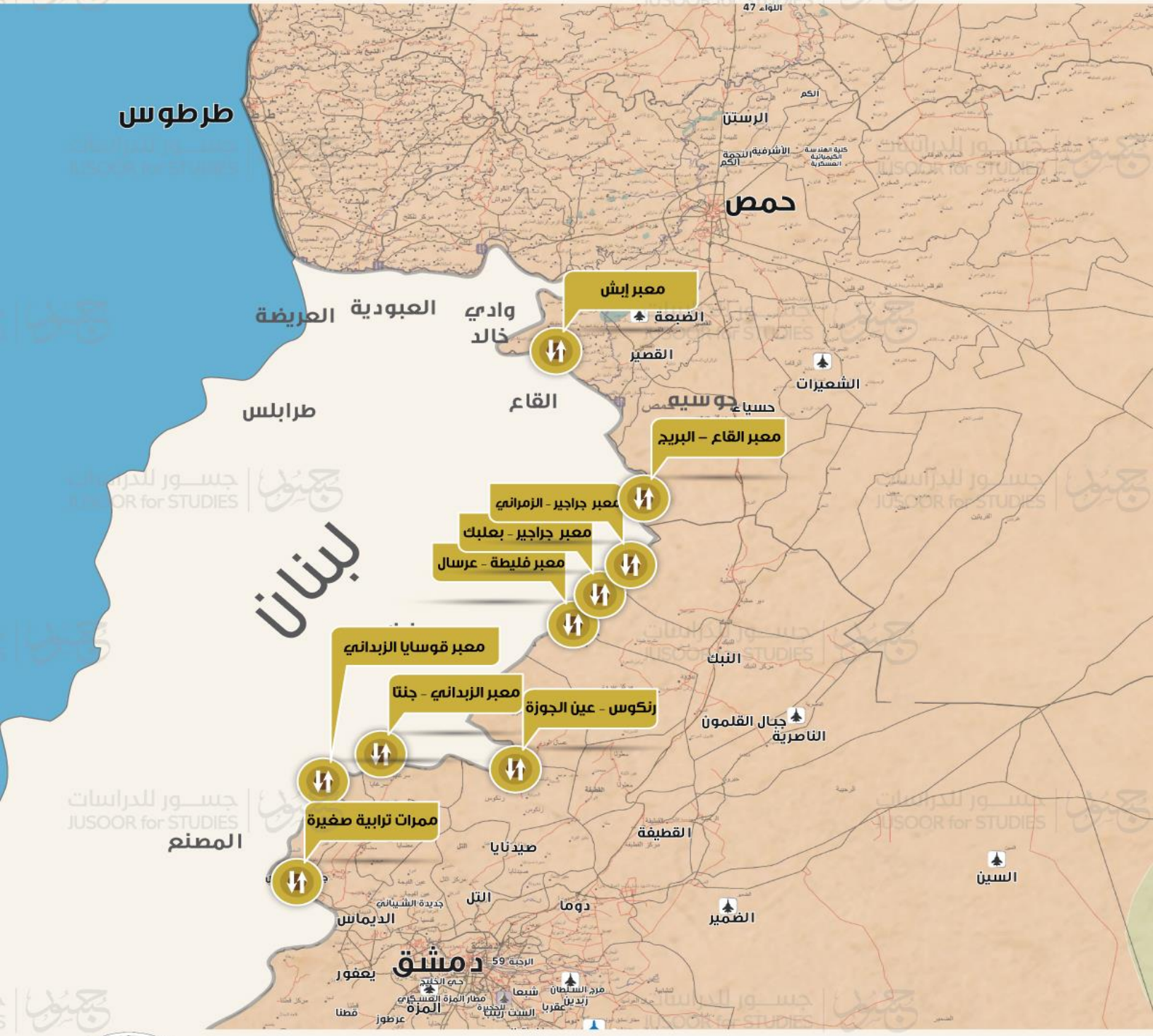

Designed by BEYOND CREATIVE AGENCY

مفاتيح الرموز

- معبر رسمي
- معبر غير رسمي

2. حالة تركيا:

فرضت تركيا فيزا على السوريين للدخول إلى أراضيها مطلع عام 2016[3]، وأصبح دخول أراضيها صعباً بالنسبة للنازحين الموجودين شمال سورية، كما أوقفت إصدار وثائق الإقامة المؤقتة في بعض الولايات، وفرضت قيوداً على حركات اللاجئين السوريين على أراضيها، وقيّدت منح تقديم تصاريح لهم، مما دفع عدداً أكبر من السوريين للتفكير بالدخول بطرق غير شرعية؛ يتمثل معظمها بعبور الحدود بوساطة مهرّبين. كذلك هناك المقيمون في مناطق النظام يذهبون للشمال ثم إلى تركيا، وكذلك في بعض الحالات يأتون من محافظة درعا نحو الشمال ثم تركيا، التي تُعَدّ بوّابة لهم نحو العالم.

علماً أنّه يتوفر على طول الحدود السورية التركية معابر غير شرعية للتهريب سواء عَبْر الجدار الفاصل بين البلدين أو عَبْر منافذ أخرى، يتقاضى المهربون مقابل الدخول مبلغاً مالياً يتراوح بين 800 و3000 دولار بحسب الوسيلة والطريق المتاح[4]، والوسائل لا شك أنها أصبحت أقل سهولة عام 2023 مقارنة مع أعوام 2017 أو 2018

3. حالة الأردن:

يسمح الأردن للسوريين المقيمين في أوروبا بدخول أراضيه[5]، لكنه يقيد دخول السوريين من سورية، وقد منح إذناً لبعض التجار السوريين للدخول إلى أراضيه، خاصة أولئك الذين لديهم بضائع في ميناء العقبة، وارتفعت الرخص الممنوحة بعد تفجير مرفأ بيروت، وقد حصل هؤلاء عام 2022 من وزارة الاستثمار على تسهيلات جديدة[6]؛ حيث مُنح المستثمرون السوريون حق الإقامة، وهو أمر لم يكن سهلاً في السابق.

[3] **تركيا تفرض تأشيرة دخول على السوريين**، وكالة الأناضول، 30-12-2015، الرابط.
[4] مقابلة أجراها الباحث مع سمسار تهريب شمال سورية رفض ذكر اسمه، 20-12-2022.
[5] **الأردن يكشف عن شروط جديدة لدخول السوريين**، تلفزيون سوريا، 11-6-2023، الرابط.
[6] **تسهيلات جديدة لدخول السوريين إلى الأردن**، الحل نت، 15-5-2022، الرابط.

4. حالة العراق:

لا تُعَدّ الأوضاع الأمنية في العراق جيدة بالنسبة للسوريين، خاصة بعد أن كانت داعش قد سيطرت على القسم الأكبر من الحدود "السورية – العراقية"، لذا فإن الاستقرار تركز في أقاليم محددة مثل إقليم كردستان الذي استقطب عدداً كبيراً من الأكراد السوريين، والذين يعد الدخول بالنسبة لهم أسهل من غيرهم. عموماً، يبقى السوري مقيداً داخل الإقليم بعوامل عدة منها الغلاء المعيشي والظروف السياسية والثقافية، لكن يبقى الإقليم أحد أبرز الملاذات بالنسبة السوريين في الظروف الراهنة.

5. حالة الدول العربية:

لا تسمح معظم الدول العربية بدخول السوريين، وقد استخدم بعض السوريين طرقاً غير شرعية لدخول بعض الدول الخليجية مثل استقدام رجل لأسرته ثم مخالفة شروط الإقامة والبقاء بشكل غير شرعي، أو القدوم للحج والبقاء بشكل غير شرعي وغيرها من الوسائل التي تُسهّل له البقاء وعدم العودة إلى البلاد.

تُعَدّ مصر حالة متقدمة في تسهيل وصول السوريين عن طريق موافقة أمنية تكلف حوالَيْ 1000 دولار أمريكي، وتصل إلى 1500 دولار أحياناً؛ مما جعل عدداً كبيراً من السوريين يفضلون الإقامة فيها ويسعون لذلك، أي أنّ فتح منفذ شرعي قلّل من استخدام المنافذ غير الشرعية، رغم أنه يُعاب عليه ارتفاع كلفته.

6. حالة أوروبا:

تُعَدّ أوروبا وجهة رئيسية للسوريين لعوامل سياسية واقتصادية، لكن الوصول إليها مقيّد بشكل شِبه كامل، مما يدفع السوريين الذين يُمارَس عليهم الضغط في بلدانهم أو في دول الجوار كما هو الحال في لبنان وتركيا لقصد أوروبا بأي طريقة حتى لو كان بعبور البحر عَبْر "قوارب الموت"[7]، أو قطع آلاف الأميال في الغابات لأيام.

أخيراً يُمكن القول: إن الموازنة بين الموت في سورية واحتمال الموت على طرقات الهجرة ستؤدي إلى أن الهجرة هي كلفة أقل يختارها المهاجر، فرغم الصعوبات والمخاطر والكلف المالية المرتفعة يفضل عشرات

[7] **سوريون يفضلون قوارب الموت على البقاء في بلادهم**، "الجزيرة. نت"، 26-9-2022، الرابط.

آلاف السوريين المغادرة سنوياً من بلادهم نحو أماكن آمنة، كون الظروف التي يعيشونها أصعب وأكثر خطورة وأكبر كلفة.

إن عدم وجود منافذ شرعية للسوريين، واستمرار نهج النظام بالتعامل مع السوريين، ووجود القوى العسكرية الأجنبية المختلفة في البلاد، والقصف العنيف الذي تشهده باستمرار، إضافة لعدم وجود بوادر أمل لتحسين الحياة في سورية، وانعدام فرص تحسُّن الواقع المعيشي، يدفع السوريين للتفكير بأي حلول للمغادرة حتى لو كانت عبر الطرق غير الشرعية.

ثالثاً: تداعيات الهجرة غير الشرعية

يمكن النظر إلى تداعيات الهجرة غير الشرعية على أساس تداعيات خارجية وأخرى داخلية، في الحالة الأولى تختلف تعامُلات الدول مع قضايا الهجرة في سورية؛ وتتوزع بين ما هو سياسي واقتصادي وإنساني، عموماً يمكن اختزال التداعيات بحسب مجموعات رئيسية، وهي:

1. التداعيات الداخلية:

- إنّ السلوك الجمعي المتعلق بآثار الهجرة هو الأكثر تأثيراً على السوريين؛ حيث تولّد الهجرة المتتابعة شعوراً لدى الجميع بإمكانية الانخراط فيها، وبما أن السوريين يعملون بشكل رئيسي على إيجاد طرق غير شرعية فالكل بالتالي يفكر بذات الأسلوب ويتبع ذات النهج؛ بالتالي حتى أولئك الذين يمكن أن تتوفر لهم فرص البقاء في سورية، أو الذين تتوفر لهم فرص الهجرة الشرعية لن يبحثوا عن هذه الطرق، بل سيفضلون الانخراط في مسار الهجرة الجمعي السوري.
- استغلال النظام للهجرة كرافعة سياسية؛ حيث يحاول بشتى الطرق أن يضغط على الدول المضيفة ويبتزّ الدول الغربية في قضايا الهجرة، ففي مؤتمر إعادة اللاجئين والمهجرين السوريين الذي عقده النظام عام 2020 برعاية روسيا تحدّث البيان الختامي عن دعم إعادة الإعمار من أجل عودة اللاجئين[8]، وكانت الرسائل موجهة بشكل رئيسي للدول الغربية. لم يختلف الأمر كثيراً في اجتماعات متابعة المؤتمر والتي عقدتها الهيئة التنسيقية الوزارية المشتركة بين روسيا والنظام في الفترة بين منتصف عام 2021 و2023؛ حيث يُلاحَظ محاولة روسيا صياغة بديل عن مؤتمر بروكسل للمانحين بهدف تحويل أموال المانحين إلى

[8] **بيان متابعة العمل للمؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين**، موقع وزارة خارجية النظام السوري، الرابط.

دمشق، ثم العمل على إعادة اللاجئين وَفْق تصميم تُشرف عليه روسيا وبما يتوافق مع سياسات النظام ولا يتعارض مع مصالح وسياسات إيران.

- استنزاف الموارد، فعندما تكون الهجرة غير شرعية فإن الموارد المهدورة تكون أكبر، والحديث هنا عن أرواح آلاف السوريين الذين قضوا في رحلة اللجوء، ففي منتصف عام 2023 مثلاً فُقد 500 مهاجر – معظمهم سوريون– قرب السواحل الأوروبية في قضية القارب المعروفة[9]. باختصار هناك موارد مالية تضيع، وأموال تُترك خلف هؤلاء الهاربين من بلادهم[10].
- تشكيل مخاطر على بعض السوريين؛ حيث يسعى السوريون للتضامن في قضايا الوصول إلى ملاذ آمن، ممّا يُشكِّل خطراً على مَن يساعد السوريين، وهو غالباً من أفراد الأسرة، حيث إن مساعدة الأقارب في الوصول إلى بعض الدول الأوروبية بطرق غير شرعية قد يصل إلى حدّ الاتهام بتجارة البشر، وهو ما يشكل تهديداً على إقامتهم في الدول التي يوجدون فيها.
- ازدياد الاستياء المجتمعي داخل سورية تجاه أولئك الذين هاجروا وخرجوا من البلاد وينشرون تفاصيل حياتهم اليومية في مكان استقرارهم الجديد، بشكل يحوي غالباً أفضل صورة ولا يعكس مظاهر الشقاء أو الصعوبات التي تواجه اللاجئين، بما يؤدي إلى تشكيل فوارق نفسية اجتماعية بين مَن هم خارج وداخل سورية، خاصة ممَّن لا يجد ثمن طعامه، ويعيش في بيئة خلفتها الحرب.
- المساهمة في تكوين الصورة السورية الجديدة، والتي ساهمت الهجرة في رسمها عن المجتمع السوري المهاجر الذي يتحدى الصعوبات للوصول إلى دول اللجوء، حتى لو كانت في الغابات أو البحار أو المطارات والتعامل مع رجال الشرطة، وقد أصبحت الحكومات أكثر حذراً من السوريين وكل ما يخصهم، كما رسمت المجتمعات الغربية صورة عن السوريين بأنهم مجتمع فارّ من الحرب قرر الهروب بدل المواجهة.

[9] **غرق قارب المهاجرين**، بي بي سي عربية، 19-6-2023، الرابط.
[10] مقابلة أجراها الباحث مع أحد السوريين اللاجئين يُدعى عدنان، حيث قال إنه ترك كل شيء خلفه، أي المنزل والسيارة والمحل التجاري والبضاعة. 2022-12-25.

2. التداعيات الخارجية:

- الدول المتعاطفة مع السوريين تجد في هجرة السوريين الشرعية وغير الشرعية توافُقاً مع مصالحها في تنمية البِنْية السكانية الشابّة وتعويض النقص الحاصل في العمالة، مما يدفعها للتعامل بإيجابية مع السوريين وإدماجهم في سوق العمل، بل وإعطائهم جنسيات في كثير من الحالات، مما يضعف عودتهم إلى البلاد مستقبلاً.
- الدول المعادية لهجرة السوريين حيث يحاول هؤلاء الضغط أكثر على السوريين في كل يوم، إما لابتزاز الدول الأوروبية برفع المساعدات المُقدَّمة لهم، أو بالتعاون مع النظام لإيجاد حلول للهجرة، كما هو الحال مع لبنان.

خُلاصة

لا تُعَدّ ظاهرة الهجرة جديدة على السوريين، وإنْ تمثلت في السنوات الاثنتَيْ عشرة الأخيرة بهجرة جماعية بالملايين، إلا أن التاريخ المعاصر والقديم عرف هجرات جماعية كبيرة من سورية.

لقد أغلقت معظم الدول أبواب الهجرة الشرعية أمام السوريين، وفي ظل استمرار الظروف الأمنية والعسكرية والاقتصادية للسوريين؛ فإن الهجرة تُعَدّ أقلَّ المخاطر والأضرار وتحدِّيًا لا بُدّ منه. وعندما يتوفر خيار الهجرة الشرعية كما في حالة مصر يُلاحَظ أن الهجرة غير الشرعية تقلّ بشكل كبير.

لقد تعاملت الدول مع الهجرة بأسلوب يضمن مصالحها، ولم تنظر إلى القضية السورية بشكل رئيسي، رغم أن المساهمة في حل المسألة السورية قد يخفف من قضايا الهجرة بشكل كبير، لكن المهاجرين هم أداة بالنسبة للجميع؛ حيث يتم الاستفادة منهم داخل سورية وخارجها.

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول – تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co